

الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا- كوفيد 19-**Digital financial inclusion in Algeria
The Corona-Covid 19 Pandemic****بوعيشاوي مراد¹** / مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية bouaichaoui.mourad@univ-medea.dz**عماد غزالي²** / جامعة المدية rezazi.imad@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/06/07

تاريخ الاستلام: 2021/05/16

ملخص

هدفت الدراسة الى إبراز واقع وتحديات الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا- كوفيد 19- ، إذ يعد الشمول المالي الرقمي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الاقتصادية والمالية الدولية سيما في ظل الازمة الصحية لجائحة كورونا ، وقد توصلنا الى أن الشمول المالي الرقمي في الجزائر ضعيف ، رغم اتخاذ بعض الاجراءات من طرف بنك الجزائر بهدف من وراءها الى إبراز أهمية تسريع الانتقال الى الخدمات المالية الرقمية وتعزيز التوعية وثقافة مستخدمي الخدمات المالية ، ويوصي البحث بإعداد خطة واستراتيجية شاملة لتحقيق الشمول المالي الرقمي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي الرقمي ، منتجات وخدمات مصرفية ، بنك الجزائر

تصنيف JEL : O39, G29, H32

Abstract:

The study aimed to highlight the reality and challenges of financial inclusion in Algeria under the Corona-Covid pandemic. Financial inclusion is one of the important recent topics that has emerged in the international economic and financial arena, particularly in view of the Corona pandemic's health crisis. We have found that financial coverage in Algeria is weak, despite some actions by the Bank of Algeria aimed at highlighting the importance of accelerating the transition to digital financial services, promoting awareness and educating users of financial services. The research recommends the preparation of a comprehensive plan and strategy for achieving financial inclusion in Algeria.

Keywords: digital financial inclusion, banking products and services, Bank of Algeria.

Jel Classification Codes : O39, G29, H32

¹ المؤلف المرسل: بوعيشاوي مراد ، الإيميل: bouaichaoui.mourad@univ-medea.dz

I - تمهيد :

لقد ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة سنة 1994 في دراسة أعدها ليشون "Leyshon" وثرثرت "Thrifty" عن الخدمات المالية في إنجلترا ، وبدأ الاهتمام به مع مطلع سنة 2000 من طرف الحكومات والبنوك المركزية في مختلف دول العالم ، ولكن مع الازمة المالية العالمية لسنة 2008 زاد الاهتمام به ، سيما من طرف المؤسسات المالية الدولية وذلك من خلال رسم استراتيجيات دولية كفيلة بتعزيز الشمول المالي نظرا لعلاقته الترابطية مع الاستقرار المالي .

بل أكثر من هذا قد أصبح الشمول المالي أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم، سيما مع الازمة الصحية الاخيرة المتعلقة بأزمة كورونا -كوفيد 19- ، وأصبح الحديث متداولاً حول موضوع الشمول المالي الرقمي ودوره في التقليل من حدة الازمات الاقتصادية ، وذلك من خلال إتاحة الفرصة للمحافظة على الاستقرار المالي، سيما إذا علمنا أن الشمول المالي تم تصنيفه كعامل رئيسي لتحقيق سبعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

والجزائر كجزء من هذا العالم عليها أن لا تبقى بمعزل عن هذه التحولات ، حيث برز دور بنك الجزائر كسلطة عمومية تسعى إلى تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي ، واتخاذ اجراءات تتلائم والبيئة الجزائرية لتذليل الصعوبات من أجل منتجات وخدمات مالية رقمية تجعلنا نخطو خطوة إتجاه الشمول المالي ، ولا شك ان التطورات الاخيرة لانتشار وباء كورونا -كوفيد 19- المستجد كانت له تداعيات على الشمول المالي في الجزائر، وذلك من خلال إبراز أهمية تسريع الانتقال الى الخدمات المالية الرقمية وتعزيز التوعية وثقيف مستخدمي الخدمات المالية .

حيث شارك محافظ بنك الجزائر في اليوم العربي للشمول المالي المنظم بتاريخ 27 أبريل 2020 من طرف مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، إذ أكد في كلمته على هدف بناء ثقافة مصرفية لدى الشباب والمرأة والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، من خلال وضع استراتيجية اتصال ديناميكية موجهة خصوصا نحو المؤسسات المالية والبنوك العاملة بالجزائر ، خاصة فيما يتعلق ببلورة اللوائح والجراءات التنظيمية ، لتشجيع توظيف التقنيات المالية الحديثة ونشر الثقافة المالية الرقمية لدى كافة فئات المجتمع .

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية : ما هو واقع وتحديات الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا- كوفيد 19- ؟

حيث تنبع أهمية هذه الدراسة ، كونها تلقي الضوء على واقع وتحديات الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا -كوفيد 19- ، إذ أن الواقع الجزائري يتميز بصفة الاقصاء المالي ، وبالمقابل صعوبات تمثل تحديات لتحقيق الشمول المالي ، وكل هذا بدى واضحا من خلال الازمة الصحية التي نعيشها اليوم .

اذ من خلال هذه المداخلة نهدف الى تنمية المعارف الفكرية حول الشمول المالي الرقمي الذي يعتبر محور رئيسي من محاور برامج التنمية الاقتصادية والمالية لما له من ارتباط بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وكذا عرض حال وتحديات الجزائر بالنسبة للشمول المالي الرقمي .

واستندنا في بحثنا هذا على الفرضية التالية :

- مازالت الجزائر بعيدة عن مستويات تحقيق الشمول المالي الرقمي رغم الاجراءات الداعمة له.

وفي سبيل تحقيق الهدف المنشود من هذه المداخلة ،نستخدم المنهج الوصفي التحليلي ، وهذا لتوضيح مفهوم وأهمية الشمول المالي ، وعرض واقعه وتحدياته في الجزائر في ظل جائحة كورونا- كوفيد 19 .

الدراسات السابقة :

- دراسة د/حسيني جازية بعنوان تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية ، حيث هدفت الدراسة الى تحديد متطلبات تعميم الخدمات المالية الرقمية في الدول العربية للوصول للشمول المالي من خلال التطرق إلى أنواع الخدمات المالية الرقمية المبتكرة ،وتوصلت الدراسة الى أنه لا تزال المنطقة العربية في أدنى المستويات عالميا، لجهة الشمول المالي بسبب ضعف المجهودات المبذولة لزيادة الشمول المالي .
 - دراسة بهناس العباس /رسول حميد / سبيسة بلعباس عز الدين بعنوان أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول مع الإشارة الى التجربة الاردنية ، حيث هدفت الدراسة الى إلقاء الضوء على واقع الشمول المالي في العالم العربي عموما وفي دولة الاردن على الخصوص وذلك مقارنة بباقي دول العالم ، وتوصلت الدراسة الى أن الاردن رغم تسجيله لمؤشرات ايجابية لمستوى الشمول المالي مقارنة بكثير من الدول العربية، إلا أنه مستوى الشمول المالي فيها مازال متواضعا مقارنة بدول العالم الاخرى ،مثل دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أو بعض دول الشرق الاوسط.
- وارتأينا أن نقسم بحثنا هذا الى ثلاثة محاور رئيسية كما يلي :
- الاطار النظري للشمول المالي الرقمي .
 - واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر.
 - تداعيات جائحة كورونا -كوفيد 19- على الشمول المالي الرقمي في الجزائر.
 - تحديات الشمول المالي الرقمي في الجزائر.

أولا: الاطار النظري للشمول المالي الرقمي:

1-تعريف الشمول المالي : يمكن أن نعرض بعض التعريفات للشمول المالي والتي جاءت بها مختلف الهيئات الدولية المهتمة بهذا المجال كما يلي :

1-1.تعريف البنك الدولي : عرفه على أنه توجد امكانية للأفراد والمؤسسات لاستعمال المنتجات المالية بوفرة وبسهولة تتناسب وامكانياتهم المالية ، من أجل المعاملات ، المدفوعات ، الادخار ، وتأمينات مقدمة بطريقة مسؤولة ومناسبة ، حيث حسب البنك الدولي إمكانية فتح حساب المعاملات هو أول خطوة للاقترب من الشمول المالي ، من منطلق أنه يسمح للأفراد من توفير المال إضافة الى تسديد واستقبال مبالغ مالية ،إن حساب المعاملات يمثل أيضا وسيلة للاستفادة من خدمات مالية أخرى لذلك فان تمكن الافراد عبر مختلف أنحاء العالم من فتح حساب معاملات يعتبر من النقاط التي يركز عليها كثيرا البنك الدولي (world bank,UFA 2020) .

2-1. تعريف صندوق النقد العربي : يقصد بالشمول المالي اتاحة واستخدام كافة المنتجات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده ، وبالأخص تلك المهمشة منها ، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير ، وخدمات الدفع والتحويل ، وخدمات التأمين ، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة ، ذلك بالإضافة الى العمل على حماية حقوق

مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على ادارة اموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض الى القنوات والوسائل الغير الرسمية التي لا تخضع لأي جهة رقابية ، حيث تكون فيها الاسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي الى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية ، ويتم قياس الشمول المالي من حيث إتاحة الخدمات المالية بما يمثل جانب العرض واستخدامها وهو جانب الطلب وجودة تلك الخدمات بما يدمج جانبي العرض والطلب (بنك الجزائر، أفريل 2020 ، ص 01)

ومنه يمكن القول ان الشمول المالي يهدف الى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من أفراد المجتمع ، خصوصا تلك المهمة منها وذوي الدخل المحدود ، وذلك من خلال قنوات رسمية وابتكار خدمات مالية ومصرفية تلائم قدراتهم واحتياجاتهم المالية ، وتضمن لهم التكاليف المنافسة والعادلة ، وبالتالي الابتعاد عن القنوات الغير الرسمية والاسواق الموازية ، وهنا يلعب التثقيف المالي دورا اساسيا في عملية الشمول المالي .

من جهة أخرى يستلزم الشمول المالي مجموعة شاملة من الخدمات تتضمن الحسابات المصرفية ، والمدخرات ، وقروض قصيرة الاجل، وتأجير التمويل ، والرهن العقاري ، والتأمين والرواتب ، والمدفوعات والتحويلات المالية المحلية والدولية ، وخطط التقاعد ، بالإضافة الى حماية المستهلك ماليا (اتحاد المصارف العربية، 2017، ص 07).

2-تعريف الشمول المالي الرقمي : مصطلح الشمول المالي الرقمي يُشير إلى القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين مالياً، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم. يُمكن الشمول المالي الرقمي من تقليل الاعتماد على طرق التمويل والخدمات المالية التقليدية، كما أنه يغطي نطاقاً جغرافياً أوسع، بما يساعد على تقديم الخدمات المالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة، وبتكلفة منخفضة. بالتالي يزيد من فرص النفاذ إلى الخدمات المالية للفئات غير المشمولة مالياً.

أهمية وأهداف الشمول المالي الرقمي : وتكمن فيما يلي :

1-2 الشمول المالي الرقمي يحقق الاستقرار المالي ويرفع معدل النمو الاقتصادي : تشير أحدث الدراسات الى وجود 1.7 مليار شخص بالغ حول العالم، بحسب التقديرات الدولية، لا يملكون حسابات مصرفية، من بينهم 1.1 مليار لديهم هواتف محمولة، وهو ما يمثل فرصة خاصة بالنسبة للبلدان النامية للاستفادة من التوسع في استخدام الهاتف المحمول في النفاذ إلى الخدمات المالية، كما تشير الدراسات إلى التأثير الإيجابي للشمول المالي الرقمي على الأداء الاقتصادي. على سبيل المثال، يُمكن أن يساعد الشمول المالي الرقمي على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 6 في المائة وتحقيق مكاسب يبلغ مجموعها 3.7 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2025.

ومن جهة أخرى أكدت الدراسات أن هناك علاقة ترابطية وثيقة بين الشمول المالي الرقمي والاستقرار المالي ، حيث من خلال الشمول المالي الرقمي تتمكن شريحة واسعة من أفراد المجتمع من الحصول على منتجات وخدمات مالية عبر قنوات رسمية وبتكاليف معقولة نتيجة المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية لاستقطاب أكبر عدد من الزبائن، ومن خلال هذا تكون المشاركة واسعة وفعالة بين مختلف القطاعات الاقتصادية لتدعم الاستقرار المالي وبالنتيجة التأثير على معدل النمو الاقتصادي.

2-2. أصبح الشمول المالي الرقمي يحظى باهتمام كبير من طرف صانعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية على مستوى العالم وهذا لعدة اسباب أهمها :

- تم تحديد الشمول المالي كعامل تمكيني لسبعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة.
- إعترااف وإلتزام مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي الرقمي في جميع أنحاء العالم وتطبيق مبادئها للدمج المالي الرقمي.
- اعتبرت مجموعة البنك الدولي أن الشمول المالي الرقمي عنصر تمكين رئيسي للحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك في المجتمع.
- أثبت الشمول المالي مساهمته في الحد من الفقر وتحسين توزيع الدخل ، والارتفاع في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

2-3. الشمول المالي الرقمي يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية : وهذا من خلال العمل على تنويع منتجاتها وخدماتها المالية ، والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والزبائن وتقنين بعض القنوات الغير الرسمية.

2-4. يهتم الشمول المالي الرقمي بالجانب الاجتماعي والتثقيف المالي : ويتجلى ذلك من خلال إتاحة الفرصة للفقراء ومحدودي الدخل بالحصول على منتجات وخدمات مالية بشكل عادل و أسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، ومن خلال هذا تكون فيه توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم وذلك لحماية حقوقهم (صالح ليلي، 2018 ، ص 04).

3- مبادئ الشمول المالي الرقمي : تحرص دول مجموعة العشرين على تحقيق النمو الاقتصادي العالمي الشامل من خلال تعزيز الخدمات المالية الرقمية لما لها من دور فعال في سد الفجوات المختلفة مثل فجوة النوع والفجوة الرقمية وفجوة توزيع الدخل.

في هذا الاطار تبنت دول مجموعة العشرين في سنة 2016 مبادئ ارشادية للتمويل الرقمي تنطبق الى الاجراءات الواجب العمل عليها لتسريع رقمنة الشمول المالي ، تؤكد الحاجة الى استخدام التقنيات الرقمية لتوفير منتجات مالية ذات جودة عالية ومناسبة الى السكان المستبعدين ماليا ،وقد حددت هذه المجموعة ثمانية مبادئ للشمول المالي الرقمي تتوزع على أربعة مجموعات رئيسية كما يلي : (صندوق النقد العربي، 2020 ، ص 03).

3-1. ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة:

- المبدأ الاول : دعم تطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول اليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيئي ، وضمان تناقسية المؤسسات المالية.

- المبدأ الثاني : تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات التكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى والمتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب ، ونظام الهوية الرقمية.

2-3. تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة:

-المبدأ الثالث : تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ الى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.

-المبدأ الرابع : دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية.

3-3. تعزيز النمو الشامل من خلال اطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية:

-المبدأ الخامس : دعم الاصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول الى الخدمات المالية الرقمية ، التي ينتج عنها عدم المساواة في الوضعية الاجتماعية والاقتصادية.

-المبدأ السادس : النظر في تطوير اطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.

3-4. تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة:

-المبدأ السابع : تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات.

-المبدأ الثامن : دعم اجراءات حماية الزبائن بما في ذلك حماية البيانات بما يلي احتياجات الشباب والنساء والشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي الاخير يمكن القول أن الشمول المالي الرقمي يهتم بتقديم المنتجات والخدمات المالية الرقمية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف ، ومثال ذلك استعمال عملية الدفع باستعمال الهاتف المحمول ، حيث ظهرت مؤخرا إمكانيات ووسائل جديدة لمتوسطي ومحدودي الدخل لدخول عالم الرقمنة والقيام بالمعاملات المالية والدفع الالكتروني ، كل هذا من شأنه تعزيز الشمول المالي الرقمي وزرع ثقافة مالية جديدة تجعل من أغلبية أفراد المجتمع والمؤسسات تتعامل وتستهلك المنتجات والخدمات المالية رقمية بتكاليف وأسعار منخفضة.

ثانيا - واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر:

للأسف تعاني الجزائر منذ زمن بعيد من ارتفاع نسبة الاقصاء المالي **Financial Exclusion** والذي قدره بنك الجزائر نهاية سنة 2017 بنسبة 33 % من الكتلة النقدية M2 أي مايعادل 4675 مليار دينار جزائري ، و هذا المبلغ يمثل ما يلي : (bank of algeria, 2018)

-ما بين 1500 و 2000 مليار دينار جزائري تمثل التعاملات النقدية والاكتناز من طرف المؤسسات والعائلات. - الباقي يمثل حركة النقود في السوق الموازي.

هذا الواقع الذي يظهر المستوى الضعيف للشمول المالي في الجزائر بصفة عامة والشمول المالي الرقمي بصفة خاصة ، أكدته البنك الدولي في تقريره لسنة 2017 إذ حدد نسبة البالغين الذين يستخدمون ادوات الدفع الالكتروني في معاملاتهم اليومية بنسبة 29% ، حيث يرتبط الشمول المالي الرقمي بالتوسع في أنظمة الدفع الالكتروني.

من جهة أخرى أكد البنك الدولي ، بخصوص نشره لبيانات الشمول المالي لعدة دول عبر العالم على أن الجزائر مازالت متأخرة جدا في ذلك ، واحتلت المرتبة 141 عالميا في مؤشر الشمول المالي متأخرة بذلك عن

العديد من الدول العربية نذكر منها لبنان ، عمان ، الكويت ، قطر ، والذي جاء ترتيبها لأبأس به في هذا المؤشر ، ومن جهة أخرى يوجد تباين كبير في معظم المؤشرات للشمول المالي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، حيث أنه وصل ممتلكوا الحسابات البنكية كنسبة من البالغين فوق السن 15 سنة نسبة 50.5% ، وفوق 25 سنة نسبة 57.5% ، كما أن نسبة البالغين اللذين اقترضوا من جهات غير رسمية خاصة 1.5% ، ونسبة الاقتراض من العائلة والاصدقاء نسبة 13.2% ، حيث هذا الأخير يدل على وجود نسبة كبيرة من الجزائريين مازالوا يفضلون الاقتراض من العائلة والاصدقاء ، وبالمقابل يدل على تركيز البنوك والمؤسسات المالية في منحها للقروض على طبقات معينة من المجتمع دون أخرى (بزارية محمد ، خلفاوي مونية ، 2018 ، ص 06).

كل هذا من شأنه التأثير على الشمول المالي في صفته الرقمية ويجعل الجزائر متأخرة للحاق بالركب في هذا الميدان ، حيث يمكن أن نقدم بعض الاسباب والمعوقات التي أدت الى ضعف البنية التحتية المالية في الجزائر كما يلي:

1-عدم مواثمة البيئة التشريعية : ان البيئة التنظيمية التي تأطر النشاط المصرفي في الجزائر لا تواكب التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية العالمية ، مما جعلها عائق للمؤسسات والشركات الوطنية للاندماج في السوق العالمي، صف الى ذلك التأخر في سن القوانين والتنظيمات التي تسمح بصيرفة الكترونية كاملة في الجزائر ومنه تعزيز الشمول المالي الرقمي.

2-ضعف الشبكة المصرفية : سنة 2014 جاء قانون المالية ليعهد الى بنك الجزائر مهمة جديدة تتمثل بالتحديد في ترقية وتنظيم الشمول المالي وذلك بالتركيز على توسعة الانتشار المصرفي في الجزائر ، وهو ما تم فعلا بفتح وكالات بنكية جديدة ومنح الاعتمادات لبنوك خاصة ومكاتب تمثيل ، ليتعزز القطاع المصرفي الجزائري مع نهاية سنة 2016 بـ 20 وكالة جديدة ، حيث ارتفع عدد الوكالات البنكية من 1557 وكالة سنة 2015 الى 1577 وكالة سنة 2016 ، إلا انه تبقى الوكالات البنكية العمومية هي المسيطرة بواقع 1134 وكالة ، بينما تضم الوكالات الخاصة 443 وكالة ، وفي سنة 2017 تعززت الشبكة الوطنية المصرفية بإعتماد 27 وكالة مصرفية ، ورغم هذا التزايد في عدد الوكالات البنكية من سنة الى أخرى إلا ان الجزائر مازالت بعيدة عن المعدل العالمي للتغطية المصرفية ، إذ سجلت الجزائر سنة 2017 وكالة واحدة لكل 26309 نسمة ، وهي منخفضة جدا اذا ما قورنت بالمعدل العالمي وهو وكالة واحدة لكل 3000 نسمة.(Sam H, 2017, p47).

3-وسائل الدفع وأنظمة التسوية : توفر البنوك في الجزائر في مجملها البطاقة البنكية للسحب CBR والبطاقة البين البنكية CIB وهي تسمح لزبائن البنوك بالدفع والسحب ، وهي متاحة الى عدد كبير من الزبائن ، ولكن الواقع المصرفي الجزائري يشهد ضعف استخدام هذه البطاقات ، إضافة الى ضعف استخدام الهاتف كوسيلة لتوصيل الخدمات المصرفية.

4-قواعد البيانات والعنصر البشري : حيث أن مكاتب الاستعلام الائتماني غير موجودة في الجزائر والذي تقدم قواعد بيانات للتاريخ الائتماني للأفراد والمؤسسات ، وهذا راجع الى نقص وانعدام التنسيق فيما يخص تداول بعض المعطيات بين المصارف والمؤسسات المالية ، أما فيما يخص العنصر البشري فيقصد به نقص الكفاءات المسيرة للبنوك والمؤسسات المالية مما جعل الزبون في وضعية شك وعدم اليقين في تعاملاته مع البنك وبطبيعة الحال نقص الثقة التي هي اساس الشمول المالي .

5- هيمنة الخدمات المصرفية التقليدية: إن القطاع المصرفي في الجزائر يهيمن عليه القطاع العمومي ، هذا الأخير يتميز بنقص المنافسة ضف الى ذلك تشابه الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك ونجد ذلك حتى في سعر الفائدة ، كما أن المنتجات و الخدمات المالية أغلبها ذو طابع تقليدي ولا يساير العصرنة .

ثالثا :تداعيات جائحة كورونا -كوفيد 19- على الشمول المالي الرقمي في الجزائر :

يحظى موضوع الوصول الى التمويل والخدمات المالية الرقمية في الجزائر ، بإهتمام من طرف بنك الجزائر إدراكا منه بالفرص الكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلال تعزيز الشمول المالي الرقمي لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ومواجهة تحديات البطالة وتحقيق عدالة اجتماعية ، ولا شك ان التطورات الاخيرة لانتشار وباء كورونا -كوفيد 19- المستجد كانت له تداعيات على الشمول المالي الرقمي في الجزائر، حيث ابرزت بوضوح الأهمية والحاجة لتعزيز تطبيقات الخدمات المالية الرقمية وتوعية وثقيف مستخدمي الخدمات المالية.

و للأسف الواقع يشير الى أن الجزائر تعاني منذ زمن بعيد من ارتفاع لنسبة الاقصاء المالي **Financial Exclusion** والذي قدره بنك الجزائر نهاية سنة 2017 بنسبة 33 % من الكتلة النقدية M2 أي مايعادل 4675 مليار دينار جزائري ،هذا الواقع يظهر المستوى الضعيف للشمول المالي في الجزائر جعل بنك الجزائر يبدق ناقوس الخطر لتجنيد كل الامكانيات المتوفرة في سبيل امتصاص هذه الاموال واستثمارها.

حيث قام بنك الجزائر بالعديد من الاجراءات سيما تلك المتعلقة بالسياسة النقدية والقواعد الاحترازية المطبقة على البنوك حيث قرر بنك الجزائر بتاريخ 2020/03/10 مجموعة من الاجراءات لتخفيف تداعيات الازمة الصحية على الشمول المالي في الجزائر نذكر منها (محافظ بنك الجزائر، 2020).

- تخفيض معدل متطلبات الاحتياطي من 10% الى 8% وتخفيض السعر الاساسي لبنك الجزائر بنسبة 0.25 % ليستقر عند مستوى 3.25% وهذا ابتداء من 2020/03/15، والهدف من هذا الاجراء تحرير هوامش سيولة اضافية للجهاز المصرفي لدعم تمويل الاقتصاد الوطني.

-إصدار بنك الجزائر لائحة بتاريخ 2020/03/15 تهدف الى تعزيز الشمول المالي وتعميقه ليستهدف كل فئات الزبائن والمتعاملين ، وهي متعلقة بتكريس المعاملات البنكية الاسلامية كأحد رواتب التمويل للاقتصاد الوطني ، حيث بفتح التمويل الاسلامي وما يمثله من خدمات مصرفية ثرية ومتعددة ، يمكن ان نقول أن بنك الجزائر قد استجاب الى شريحة واسعة من المتعاملين بما يخدم الشمول المالي والاقتصاد الوطني ككل ، كما عزز هذا الاجراء الجديد بإصداره لنظام تغطية وضمان الودائع التي تدخل في اسلوب التمويل الاسلامي (بيان محافظ بنك الجزائر ، 2020).

- بتاريخ 2020/03/24 أصدر بنك الجزائر مذكرة اعلامية موجهة للبنوك والمؤسسات المالية يحثهم فيها على تشجيع العملاء على استخدام المزيد من وسائل الدفع غير نقدية ، لا سيما الشيكات والتحويلات المصرفية والبطاقات المصرفية ، نظرا لمتطلبات المرحلة والازمة الصحية وما تتطلبه من اجراءات خاصة للوقاية.

- كما تم تشجيع الوسطاء المعتمدين على تقديم خدمات مجانية تخص على وجه الخصوص منح البطاقات المصرفية ودفاتر الشيكات للعملاء.

- من جهة أخرى أكد بنك الجزائر على استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية ، الشباك الآلي للاوراق النقدية / GAB الموزع الآلي للاوراق النقدية DAB والدفع بالبطاقات البنكية .

- تزويد التجار بأجهزة الدفع الالكتروني TPE بدون تكاليف إضافية.

- وبتاريخ 2020/04/06 اتخذ بنك الجزائر اجراءات استثنائية لتخفيف بعض الاحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية ،وتتعلق هذه الاجراءات بنسب السيولة وتصنيف الديون ، حيث جعل تخفيض الحد الادنى لمعامل السيولة الى نسبة 60% ، وكذا إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من الالتزام بوضع وسادة الامان ، ضف الى ذلك منح البنوك والمؤسسات المالية امكانية دفع أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة ديون عملائها التي تأثرت حسب تقديرها بسبب الظروف التي تركها الوباء كورونا -كوفيد 19 - وسماح بإعطاءهم قروض جديدة لإعادة بعث النشاط الاقتصادي من جديد.

-من جهة أخرى أكد بنك الجزائر على اجراءات من شأنها تحسين الشمول المالي في الجزائر سيما من خلال التأكيد على تحسين قدرة البنوك والمؤسسات المالية لدعم انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة ، وكذا تعزيز انشطتها الاستشارية للزبائن خاصة الخبرة في مجال دراسة المشاريع ، وهي مهن يتعين على المصارف تطويرها لتشجيع نمو القروض الموجهة للاستثمار وادارة افضل للمخاطر.

رابعا -تحديات الشمول المالي الرقمي في الجزائر :

تقع مسؤولية تعزيز الشمول المالي في الجزائر بما فيها الشمول المالي الرقمي على عاتق بنك الجزائر بصفة أساسية ، بإعتباره السلطة المشرفة على أعمال البنوك والمؤسسات المالية ، فبنك الجزائر هو الذي يمنح التراخيص والاعتمادات ، كما أنه يتابع كل تطورات القطاع المالي ويحرص على سلامته وتطوره ، وعلى بنك الجزائر وضع خطة واستراتيجية وطنية من أجل تحقيق الشمول مالي تتضمن ما يلي :

- دعم البنية التحتية المالية : ويعتبر هذا من الدعائم الاساسية لإرساء بيئة ملائمة لتحقيق الشمول المالي على أن يترافق هذا مع توفير بيئة تشريعية ملائمة تضمن التقليل من المبالغة في تطبيق الاجراءات والتوقف عن اشتراط أي وثيقة ثبوتية في حالات الایداع ، حتى يتم ادماج أكبر قدر ممكن من النقد في دائرة الجهاز المصرفي.

- زيادة معدل الكثافة المصرفية : وذلك من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للوكالات البنكية والمؤسسات المالية ، وكذا التركيز على انشاء فروع أو مكاتب تمثيل تعني بالتمويل المتناهي الصغر ، كمشروعات المرأة الماكثة في البيت والمناطق الريفية.

- العمل على تحديث وسائل الدفع وأنظمة التسوية : وذلك من خلال مواكبة التكنولوجيا المستعملة في الدول المتقدمة في المجال المصرفي ، ونذكر على سبيل المثال تعميم الموزعات الآلية للنقود DAB عبر كامل الوكالات البنكية والمؤسسات المالية ، تطوير شبكة الانترنت بتدفقات عالية تضمن سير العمليات المالية بدون انقطاع ، تعميم العمل بمحطات الدفع الالكترونية TPE ، توفير خدمات الهاتف المصرفي ، استعمال الشيكات الالكترونية وغير ذلك من التقنيات المتطورة التي تدعم الشمول المالي الرقمي .

- تنمية الرأس المال البشري : إذ يجب على البنوك والمؤسسات المالية الاهتمام بالمورد البشري الذي يعتبر أساس كل عملية تغيير وتطور، ذلك من خلال إجراء دورات تكوينية وتدريبية بالتنسيق مع مؤسسات عالمية رائدة في المجال المصرفي.

- تنوع المنتجات المالية وتطويرها : والغرض منها هو تقديم جملة من الخدمات المصرفية المتنوعة والمتطورة لتغطية أكبر عدد ممكن من الفئات المجتمعية ، وذلك من خلال مراعاة احتياجات ومتطلبات الزبائن المستهدفين عند تصميم المنتجات والخدمات المصرفية قبل طرحها وتسويقها ، بالإضافة الى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس على الاقتراض والتمويل فقط (سلاوتي ح، 2013 ، ص 82).

- تحسين وتطوير الوساطة المصرفية بشكل يضمن التثقيف المالي : يجب ان يركز تحسين وتطوير الوساطة المصرفية بالضرورة على عصنة أنظمة معلومات المصارف ، حيث ستسمح هذه الانظمة بتوسيع مجموعة المنتجات والخدمات المالية نحو الزبائن ومنه ادماج مالي أوسع سواء من حيث جمع الادخار او من حيث تسهيل عملية الحصول على قروض ، ومن جهة أخرى يكون تبادل المعلومات في إطار طبعة صفة الشمولية والموثوقية ، كل هذا من شأنه ضمان استقرار مالي مستدام وذلك لخدمة النشاط الاقتصادي بصفة متنوعة وديناميكية.

- إستهداف العمليات المالية المصرفية الاسلامية لإستقطاب شريحة أوسع وضمان توسع في الشمول المالي الرقمي : ولعل أهم اللوائح التي صدرت عن بنك الجزائر تلك المؤرخة في 15 مارس 2020 والتي كرست المعاملات البنكية الاسلامية كأحد الطرق الفعالة لتمويل الاقتصاد الوطني واستهداف شريحة واسعة من المتعاملين داخل المجتمع، من جهة أخرى نجد إعتماد التأمين التكافلي في الجزائر بصفة رسمية و صدور المرسوم التنفيذي الخاص به تحت رقم 21-81 بتاريخ 2021/02/23 يحدد شروط وكيفيات ممارسة هذا التأمين في الجزائر مما يؤكد استهداف شريحة من المجتمع بهذه الخدمات وتوسيع دائرة الشمول المالي.

الخاتمة:

لقد قامت غالبية دول العالم المتقدمة والنامية منها بتبني سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي الرقمي ، وذلك من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية الرقمية التي تلبي احتياجاتهم وتتماشى وقدراتهم المالية ، وبالضرورة ينعكس هذا بشكل ايجابي على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء ومن ثمة على المجتمع ككل، وعليه تم تسجيل منذ سنة 2010 تعهد أكثر من 55 بلد بتحقيق الشمول المالي ، وقام أكثر من 30 بلد بإطلاق أو إعداد استراتيجيات وطنية بهذا الشأن ، وكل هذا راجع الى ارتباط أهداف الشمول المالي الرقمي بأهداف التنمية المستدامة.

أما بخصوص واقع وتحديات الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا - كوفيد 19 - فقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج يمكن ايجازها كما يلي :

- بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتعزيز الشمول المالي الرقمي ، والذي يلعب بنك الجزائر دورا رئيسيا فيه إلا أنه مازال هناك الكثير لفعله للارتقاء بالخدمات المصرفية وتطويرها للوصول الى خدمات مالية رقمية تضمن لنا الشمول المالي الرقمي.

- كانت لجائحة كورونا -كوفيد 19 - تداعيات على الشمول المالي الرقمي في الجزائر ، ولعل أبرزها التوجهات التي أصدرها بنك الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية يحثهم فيها على تشجيع العملاء على استخدام المزيد من وسائل الدفع غير نقدية ، لا سيما الشيكات والتحويلات المصرفية والبطاقات المصرفية ، نظرا لمتطلبات المرحلة والازمة الصحية وما تتطلبه من اجراءات خاصة للوقاية ، كما تم تشجيع الوسطاء المعتمدين على

تقديم خدمات مجانية تخص على وجه الخصوص منح البطاقات المصرفية ودفاتر الشيكات للعملاء ،ومن جهة أخرى أكد بنك الجزائر على استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية ، الشباك الآلي للاوراق النقدية / GAB الموزع الآلي للاوراق النقدية DAB والدفع بالبطاقات البنكية، وتزويد التجار بأجهزة الدفع الالكتروني TPE بدون تكاليف إضافية.

- إصدار بنك الجزائر لللائحة المؤرخة في 2020/03/15 والموجهة للبنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر ، والتي تم بموجبها تكريس المعاملات البنكية الاسلامية كأحد الطرق الفعالة لتمويل الاقتصاد الوطني ، تعتبر خطوة إيجابية لاستهداف شريحة واسعة من المتعاملين داخل المجتمع وتعزيز الشمول المالي.

- إعتداد التأمين التكافلي في الجزائر بصفة رسمية و صدور المرسوم التنفيذي الخاص به تحت رقم 21-81 بتاريخ 2021/02/23 بالجريدة الرسمية رقم 14 سنة 2021 والذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة هذا التأمين في الجزائر مما يؤكد استهداف شريحة من المجتمع بهذه الخدمات وتوسيع دائرة الشمول المالي، ومن ثم الارتقاء به الى الشمول المالي الرقمي.

الهوامش والإحالات:

- بزارية محمد ، خلفاوي مونية ، 2018 ، الشمول المالي لدعم وتعظيم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول : تعزيز الشمول المالي في الجزائر ، آلية لتدعيم التنمية المستدامة ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، يومي 05 / 06 ديسمبر 2018.

- فضيل البشير ضيف ، 2020 ، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر ، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ، المجلد 06 العدد 01 ، جامعة الجلفة

- صالح ليلي ، 2018 ، المقابلة النسوية مدخل المرأة لتمكين المرأة اقتصاديا وأداة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني : تعزيز الشمول المالي في الجزائر -آلية دعم التنمية المستدامة ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة يومي 05/06 ديسمبر 2018.

- سلاوتي /ح جانفي 2013 ، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ترقية المنتجات المالية والمصرفية ، مجلة الاقتصاد والتنمية ، مخبر التنمية المحلية المستدامة ، العدد 1 ، جامعة المدية.

- صندوق النقد العربي ، موجز سياسات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية ، ديسمبر 2020 .

- عرض من طرف بنك الجزائر عن الشمول المالي 2020 /04/27 بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي.

- اتحاد المصارف العربية ، الشمول المالي ، حاجة عربية للحد من الفقر ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 436 ، 2017.

- كلمة محافظ بنك الجزائر بتاريخ 2020/04/26 في الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- بيان محافظ بنك الجزائر بتاريخ 2020/04/27 بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي.

- كلمة محافظ بنك الجزائر بتاريخ 2019/02/19 بمناسبة افتتاح يوم دراسي حول " عصرنة المصارف انجازات وافاق "

-Sam ,H 2017 « pour une meilleure inclusion financière et l'accessibilité aux services bancaires et financiers ; cas de l'Algérie » ,revue critique de droit et sciences politique , université mouloud maameri de tizi ousou numéro 2. p47.

-note 01/2018 du 14/02/2018 de la Bank d'Algérie.

-www.world bank.org vu le 02/03/2021